

## Session II

**H.E. Eng. Sultan Al Mansoori**

**Minister of Economy.**

**UAE**

كلمة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري

وزير الاقتصاد

منتدى الاقتصاد العربي

محاور الحديث الرئيسية:

- مخاطر التضخم والغلاء وتحديات الحد منه.
- هل تستطيع الدول العربية فك ارتباط عملاتها بالدولار في هذه المرحلة وما هي الفوائد والعواقب.
- ما هي الفوائد التي حققتها الدول العربية من الانضمام إلى اتفاقية التجارة الدولية واتفاقيات التجارة الحرة.
- ما هي جوانب الفشل في العمل الاقتصادي العربي المشترك وكيف يمكن تصحيح ذلك.
- قضايا البطالة والفقر ودور المرأة في النشاط الاقتصادي وتحديات أخرى للسياسة الاقتصادية في العالم العربي.

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي، أصحاب السعادة

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسرني في البداية أن أعبر لكم عن بالغ سعادتني للتحدث في هذا المؤتمر الاستراتيجي الذي يضم نخبة متميزة من الخبراء الاقتصاديين ورجال الأعمال الذين قدموا من كافة أنحاء الوطن العربي إلى هذا البلد الطيب المضيف

## الأخوة والأخوات،

نجتمع اليوم، ونحن على أعتاب مرحلة دقيقة وحساسة تحمل في طياتها الكثير من التحديات وتتطلب بذلك الجهد الحثيثة لمعالجتها بصورة ملائمة وفعالة... مرحلة و تفرض علينا أن نواجه المتغيرات العالمية بوعي تام، خاصة في ظل حالة التضخم العالمية التي تشهدها معظم دول العالم، والتي تنعكس آثارها السلبية على اقتصاديات المنطقة يوماً بعد يوم... ولا شك أن هذه المرحلة بقدر ما تحمل معها من التحديات، إلا أنها ستكون المحك الرئيسي لقدرتنا على مواجهتها والتعامل معها بصورة واقعية وجدية وتجنب مخاطر التضخم والغلاء.

وكما تعلمون جميعاً، أن معظم دول المنطقة وتحديداً الدول الخليجية تشهد للمرة الأولى هذا الحجم من التضخم وغلاء الأسعار وهو ما يفرض علينا وضع الخطط والدراسات اللازمة لمكافحة جميع حالات التضخم المحتملة في المستقبل، وأن ندرك أهمية إصدار القرارات المناسبة والحكيمة بهذا الخصوص وعدم التسرع لتفادي الردود السلبية لهذه القرارات على المستقبل القريب.

ومن الواضح بأنه هناك أسباب رئيسية لتضخم أدت إلى ارتفاع الأسعار على مستوى العالم وذلك لعوامل تتمثل من ارتفاع أسعار النفط وغلاء المواد الغذائية الرئيسية وانخفاض قيمة الدولار الأميركي إلى أدنى مستوياته نتيجة للأزمة الاقتصادية الحرجة التي يواجهها اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية، وإلى جانب ذلك أدى الفائض في السيولة في دول منطقة الشرق الأوسط أثر ارتفاع العائدات البترولية إلى زيادة معدلات التضخم بشكل مطرد. ولكن، في ظل هذه الظاهرة الخطيرة نلاحظ أن اقتصاديات الدول الخليجية وبصورة استثنائية تنمو وبقوه نظراً للاهتمام الكبير الذي توليه حكومات هذه الدول في تطوير البنية التحتية للاقتصاد وتوفير بيئات استثمارية جاذبة، الأمر الذي أدى إلى تعزيز القدرة الشرائية وازدياد الطلب وتدفق الأموال حيث أنه ومن الطبيعي أن ترتفع الأسعار في ظل هذه العوامل، وهنا يكمن التحدي الكبير في المحافظة على أداء حركة النمو الاقتصادي وتوازنه.

ولضمان استقرار حركة النمو الاقتصادي في المنطقة وحمايتها من مخاطر التضخم يجب أن نلجأ إلى تبني الحلول المرنة والفعالة والقابلة للتطبيق والتأقلم مع المتغيرات والمستجدات وأن نعد الخطط الفعالة للمستقبل لتفادي أي طارئ قد يؤثر على الأداء الاقتصادي.

وبينما اختار البعض الارتباط بسلة عملات، وضع آخرون سياسات تفاعلية لدرء الآثار الضارة للتضخم لا سيما في ما يتعلق بالمستهلكية الأكثر تضرراً من هذا الوضع الاقتصادي وفي حين أنه لا يوجد علاج محدد لمشكلة التضخم على اعتبار أن كل دولة لديها بنيتها الاقتصادية المتفردة، إلا أن بعض الإجراءات التي يتوجب علينا اتخاذها هي رصد الاتجاهات المالية الإقليمية والدولية بدقة والتصرف وفقاً لذلك، أخذين في الاعتبار التأثير القصير وطويل الأمد للسياسات التي سنتبناها، بالإضافة إلى تعاوننا سوية بشكل وثيق حتى نتمكن من التجاوب مع القضايا الاقتصادية الطارئة في هذه المنطقة.

وقد رفع صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة معدل التضخم المتوقع لدول الخليج من 6 إلى 7 في المئة للعام الجاري، متأثراً بتضخم فاق الـ10 في المئة خلال العام الماضي. في الوقت الذي يتوقع فيه المدير العام للصندوق

الضيوف الكرام،

تتضم بلدي الإمارات لقائمة الدول النامية التي يعوقها التضخم. وتشهد دول شرق أوسطية أخرى تعاملت بكفاءة مع التضخم في الماضي من ارتفاع معدلات التضخم. وعلى الصعيد العالمي، يتوقع صندوق النقد الدولي تراجع النمو العالمي إلى أقل من 3 في المئة خلال العام الجاري، الأمر الذي سيؤدي إلى ركود الأسواق العالمية. وعلى الرغم من كون ارتفاع الأسعار وظاهرة التضخم هي حالياً مشكلة عالمية تعاني منها معظم دول العالم، إلا أن وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات في حدود مسؤولياتها سعت للحد من ارتفاع الأسعار في السوق الإماراتية من خلال مكافحة الاحتكار أو الاستغلال للذين قد يهددان استقرار السوق وذلك بالتعاون مع الجهات الأخرى المعنية، حيث تمثل جهود وزارة الاقتصاد جزءاً من جهود الحكومة وسعيها المستمر لخفض معدل التضخم من خلال إتباع سياسات اقتصادية واجتماعية مبتكرة للحد من ارتفاع أسعار السلع والخدمات المختلفة.

في هذا الإطار، حرصت وزارة الاقتصاد على إطلاق مبادرة تثبيت الأسعار في الجمعيات التعاونية ومراكز التجزئة الكبرى الخاصة بالدولة من منطلق مشاركة القطاع التعاوني والخاص والموردين الرئيسيين للسلع والمنتجات الغذائية في المسؤولية المباشرة والتعامل مع ممثلي القطاع التعاوني والقطاع الخاص لتخفيف الأعباء عن المواطن المقيم في دولة الإمارات.

وقد تكلفت جهود الوزارة عبر التوقيع على مذكرات تفاهم عديدة مع مختلف الجامعات التعاونية في الدولة ومراكز التجزئة الكبرى مثل " كارفور " مما يمثل 70 في المئة من التغطية الجغرافية في مناطق الدولة وتضمن هذه المذكرات على تثبيت أسعار مجموعة كبيرة من السلع الاستهلاكية الرئيسية وذلك بأسعار 2007 يصل عددها إلى أكثر من 50 سلعة غذائية رئيسية مما يساهم وبطريقة مباشرة في الحد من ارتفاع نسب التضخم خاصة في المواد الاستهلاكية.

وإن تجربة دولة الإمارات في هذا الشأن تعد مميزة وفريدة على المستويين المحلي والإقليمي حيث تسعى الوزارة للتوصل الدائم مع موردي وتجار السلع الرئيسية في الأسواق المحلية بهدف الانضمام إلى مبادرة تثبيت الأسعار التي أطلقتها، وذلك في إطار جهود حثيثة تبذلها الوزارة لاستقرار السوق المحلية وخفض معدل التضخم خاصة ما يتعلق بالمنتجات والسلع الغذائية.

### السيدات والسادة الحضور الأفاضل

هناك بعض المحللين الماليين الذين يربطون بصورة مباشرة موضوع فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار بالوضع الحالي للتضخم ويحثون الحكومات على إعادة النظر في مسألة فك هذا الارتباط بالدولار، ولكن هذا الأمر له تداعيات خطيرة والدول الخليجية مدركة لهذا الشيء، فدولة الإمارات مثلاً قامت مؤخراً باتخاذ قراراً رسمياً يؤكد: لا فك لارتباط الدرهم الإماراتي بالدولار الأميركي ولا إعادة لتقييمه، في الوقت الحاضر وذلك بناء على توصية لجنة وزارية متخصصة كلفت بدراسة جدوى فك الارتباط من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب

ويبدو أن هناك شبه إجماع خليجي على قرار عدم فك الارتباط بالدولار، وقد اتضح ذلك عندما تجنب محافظو المصارف المركزية الخليجية مناقشة ربط العملات الخليجية بالدولار خلال اجتماعهم مؤخراً في الدوحة لصالح قضية العملة الخليجية الموحدة، وأكدوا التزامهم بإطلاقها في موعدها المحدد العام 2010.

أما بالنسبة للفوائد التي حققتها الدول العربية من الانضمام إلى اتفاقية التجارة الدولية واتفاقيات التجارة الحرة، فهي عديدة والإيجابيات تغطي على السلبيات، خاصة أن التجارة الدولية كسرت كل العوائق والحواجز في عصرنا هذا وغدت العولمة تركز على السوق العالمية الموحدة. والجدير بالذكر بأن اتفاقيات التجارة الحرة تشكل ضمانات أساسية لاقتصاديات المنطقة وتعتبر الداعم الأساسي للاقتصاد على المدى الطويل وتساهم في جذب الاستثمارات الخارجية. وتساهم التجارة الحرة أيضاً في تشجيع الإبداع والابتكار وتعزيز الإنتاجية وتوفير فرص عمل كبيرة والدخول إلى أسواق جديدة.

كما تتيح اتفاقيات التجارة الحرة المجال أمام الدول إلى الوصول إلى الأسواق العالمية بسهولة عالية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، حول الاستطاعة أن نحمي مصالحنا من المتغيرات والظروف التي تفرضها هذه الاتفاقيات، نعم ولكن، بشرط أن يكون الانفتاح على الأسواق العالمية تدريجياً ومدروساً مع المحافظة على الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، فعندما انضمت دولة الإمارات إلى منظمة التجارة العالمية وهي أول الدول الخليجية المنظمة، حرصت على مراعاة خصوصية الواقع الاقتصادي ودخلت بصورة تدريجية إلى منظمة التجارة العالمية ونجحت في الاستفادة من هذا الانضمام بفضل السياسات الاقتصادية والمالية التي تركز على الحرية الاقتصادية واستقطاب الاستثمارات الخارجية، حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة للعام 2006 نحو 68.63 مليار درهم إماراتي (18.7 مليار دولار أميركي) وفي العام 2005 نحو 61.91 مليار درهم إماراتي (نحو 16.86 مليار دولار أميركي) بنسبة نمو نحو 11 في المئة.

### الأخوة والأخوات،

لعل التحدي الأكبر الذي تواجهه الاقتصاديات العربية اليوم هو غياب التنسيق والتعاون في ما يتعلق بوضع الخطط والاستراتيجيات المشتركة لمواجهة المتغيرات العالمية وموجة غلاء الأسعار التي أرهقت العديد من اقتصاديات المنطقة، على العلم بأنه هناك نموذج مثالي ممكن الاستفادة منه وهو السوق الخليجية المشتركة التي تتمتع بمقومات اقتصادية ضخمة يمكنها أن تدعم اقتصاديات المنطقة بصورة فعالة كونها تشكل واحدة من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم، ولا يسعنا التوصل إلى معالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد العربي إلا من خلال تبني استراتيجية اقتصادية مشتركة قادرة على مواجهة التحديات والمشاكل التي تهدد استقرار الاقتصاديات العربية وتضمن تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي ولتطبيق هذه الاستراتيجية بالشكل الأمثل يجب على الدول العربية أن تتكاتف وتوحد الجهود وتفعيل أطر التنسيق والتعاون في ما بينها.

وفي الحقيقة، فإننا ننظر بالكثير من التفاؤل نحو تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العربي ولا شك إن المرحلة المقبلة تحمل معها تحديات كبيرة وتتطلب منا بذل جهود حثيثة نحو تحقيق استقرار اقتصادي شامل. ومن هنا صار لزاماً علينا الإطلاع برؤى وتصورات جديدة تتناسب مع متطلبات المرحلة المقبلة وإعادة هيكلة خططنا الاستراتيجية والإدارية بما يتلاءم مع آفاق النمو المستقبلية.

### الحضور الكرام...

لا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكافة الجهات والأطراف التي ساهمت في تنظيم هذا الحدث الاستراتيجي، ولا بد لي أن أؤكد في نهاية حديثي، بأنه ليس مهماً فقط أن يكون لدينا استراتيجية متميزة واضحة الأهداف، ولكن الأهم في الأمر هو أن نرقى في تطبيقنا لها من خلال الاتفاق على آليات فعّالة لمتابعة تطبيقها.

أتمنى لكم التوفيق والنجاح في مساعيها المشتركة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...